CD/1605
27 January 2000
ARABIC
Original: ARABIC, CHINESE,
ENGLISH FRENCH,
RUSSIAN and
SPANISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة من الممثلين الدائمين للصين والاتحاد الروسي إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بإحالة البيان المشترك[1] بين الرئيس جيانغ تزمين رئيس جمهورية الصين الشعبية والرئيس بوريس يلتسين رئيس الاتحاد الروسي الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

في يومي ٩ و١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عقد السيد جيانغ تزمين رئيس جمهورية الصين الشعبية والسيد بوريس يلتسين رئيس الاتحاد الروسي اجتماع قمة غير رسمي ثان، أجريا فيه تبادلاً مستفيضاً للآراء بشأن القضايا ذات الأهمية المشتركة. وأصدر الرئيسان بياناً مشتركاً في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ونتشرف بأن نرفق مع هذه الرسالة البيان المشترك المذكور باللغتين الصينية والروسية.

ونكون ممتنين لو أمكن إصدار هذا البيان وتعميمه باعتباره وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) هو اكسياودي
السفير
نائب الممثل الدائم ورئيس وفد جمهورية
الصين الشعبية لدى مؤتمر نزع السلاح

(توقيع) فاسيلي سيدوروف
السفير
الممثل الدائم ورئيس وفد الاتحاد
الروسي لدى مؤتمر نزع السلاح

---

(١) سبق إصداره باعتباره الوثيقة S/1999/1264-A/54/681 بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

مرفق

الإعلان الروسي الصيني المشترك المعتمد في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩

خلال الاجتماع غير الرسمي الثاني المعقود في بيجين يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، قام السيد ب. ن. يلتسن، رئيس الاتحاد السوفيتي، والسيد جيانغ تزمين، رئيس جمهورية الصين الشعبية، بتبادل مستفيض للآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ومن ثم، اعتمد رئيسا الدولتين البيان التالي:

أولا

يؤكد رئيسا الدولتين أهمية وحسن توقيت النتائج والتقييمات الواردة في الإعلان الروسي الصيني المشترك بشأن تحقيق تعددية الأقطاب في العالم وإقامة نظام دولي جديد، المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، والبيان الروسي الصيني المشترك المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، والبيان المشترك عن نتائج اجتماع القمة الروسي الصيني بشأن العلاقات الروسية الصينية على مشارف القرن الحادي والعشرين، والبلاغ المشترك عن نتائج اجتماع القمة الروسي الصيني المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

ويؤكد زعيما الاتحاد الروسي والصين بأنهما سيلتزمان بدقة باتباع النهج المبدئية إزاء المسائل الدولية الواردة في الوثائق المذكورة أعلاه. وهما يدعوان إلى تحقيق تعددية الأقطاب في العالم في القرن الحادي والعشرين على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق، وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية بالوسائل السياسية، وإقامة علاقات منصفة بين جميع أعضاء المجتمع الدولي، وتحقيق الأمن للجميع على قدم المساواة، والاحترام المتبادل لسيادة كل دولة وللمسار الذي تختاره في تحقيق تنميتها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي يتسم بالعدل والإنصاف والمنفعة المتبادلة. وينادي الجانبان جميع بلدان العالم إلى بذل جهود متضافرة لإقامة هيكل ديمقراطي متوازن متعدد الأقطاب للعالم تعيش فيه مختلف الثقافات في انسجام، وتتعاون تعاونا بناء، وتثري بعضها بعضا، وتكفل فيه المساواة بين جميع الدول ذات السيادة.

ثانيا

ولا محيص للجانبين من الإشارة إلى تزايد الاتجاهات غير الإيجابية في الآونة الأخيرة في مجال الأمن الدولي.

ويعتبر الجانبان أن إقامة نظام دفاع وطني مضاد للقذائف التسيارية، في انتهاك لمعاهدة عام ١٩٧٢ المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية، من جانب إحدى الدول الموقعة على المعاهدة ستكون له آثار هدامة على الاستقرار الاستراتيجي وعلى كامل هيكل الاتفاقات الدولية الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وسيقلل من فرص تحقيق مزيد من التقدم في هذه المجالات.

ويؤكد الجانبان أنهما يعتبران من غير المقبول القيام بأي محاولة لانتهاك معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢، ويشددان على أن المعاهدة كانت وينبغي أن تبقى الدعامة الأساسية للاستقرار الاستراتيجي. ويرى الجانبان أنه ينبغي تنفيذ معاهدة عام ١٩٧٢ تنفيذا دقيقا وكاملا. وفي هذا الصدد، يلاحظ الجانبان على وجه الخصوص أهمية قرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ ألف المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والمعنون "المحافظة على المعاهدة المتعلقة بالمنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها"، الذي شارك في تقديمه الاتحاد الروسي وبيلاروس والصين.

ويشير الجانبان إلى أن قيام بلدان معينة بوضع خطط لإقامة نظام دفاع إقليمي مضاد للقذائف التسيارية من شأنه أن يؤدي إلى تقويض السلم والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويؤيد الجانب الروسي موقف الجانب الصيني ومفاده أن قيام أي حكومة، أيا كانت، بضم مقاطعة تايوان الصينية إلى هذه الخطط بأي شكل من الأشكال هو أمر غير مقبول.

ويعرب الجانبان عن أسفهما البالغ إزاء رفض الولايات المتحدة الأمريكية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويؤكد الجانبان اشتراكهما في مواقف متطابقة أو متماثلة بشأن عدد من المسائل الرئيسية، وهذا شرط أساسي لا بد منه لبذل جهود مشتركة ومنسقة من أجل الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. وتشمل هذه المسائل الرئيسية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أو باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ووضع بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وصياغة جدول أعمال لمؤتمر نزع السلاح.

ويعرب الجانب الصيني عن تفهمه لموقف الجانب الروسي فيما يتعلق بإجراء تخفيض آخر للأسلحة الهجومية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي.

ويرى الجانبان أن الدول التي تتسبب في انهيار الاتفاقات الأساسية في مجال نزع السلاح تتحمل كامل المسؤولية عن عواقب أي تقويض للاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. ويتمسك الجانبان بوجود

حاجة متزايدة، في الوقت الحاضر، إلى التنسيق الوثيق للإجراءات المتخذة في مجال صون الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

ثالثا

ويلاحظ الجانبان تزايد ظهور بعض الاتجاهات المعاكسة في العلاقات الدولية. وتشمل هذه الاتجاهات السعي إلى فرض هيكل عالمي وحيد القطب ونظام وحيد للثقافة والقيم والأيديولوجيا على المجتمع الدولي؛ ومحاولات إضعاف دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها؛ والسعي إلى إيجاد مبررات للتفسيرات أو التنقيحات غير المسؤولة للمضمون والمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة؛ وتعزيز وتوسيع نطاق التكتلات العسكرية؛ والاستعاضة عن القانون الدولي بأساليب ضغط وحتى باللجوء إلى استعمال القوة العسكرية؛ واللجوء إلى المفهوم الداعي إلى أسبقية حقوق الإنسان على السيادة؛ والتذرع بنظريات "التدخل الإنساني" من أجل انتهاك الحقوق السيادية للدول المستقلة.

ويعرب الجانبان عن استعدادهما، بالاشتراك مع بلدان أخرى، للوقوف في وجه مثل هذه الاتجاهات التي تحول دون إقامة هيكل منصف ومتعدد الأقطاب للعلاقات الدولية.

رابعا

ويشدد الجانبان على أن تثبيت الدور القيادي للأمم المتحدة في الشؤون العالمية هو من الأولويات الرئيسية لجهود السياسة الخارجية للاتحاد الروسي والصين.

والجانبان على اتفاق بأن الإصلاح الرشيد والمنفذ بدقة للمنظمة سوف يساعد على تعزيز نفوذها ودورها. وفي نفس الوقت، يعرب الجانبان عن اقتناعهما بأن مركز مجلس الأمن ودوره، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، لا ينبغي، في أي ظرف من الظروف، التشكيك فيهما أو إضعافهما. ويعلن الجانبان مرة أخرى أن الإبقاء بلا تغيير على السلطات التي خولت للأعضاء الحاليين الدائمي العضوية في مجلس الأمن بموجب الميثاق أمر أساسي للحفاظ على فعالية الأمم المتحدة واستقرارها.

خامسا

ويعلق الاتحاد الروسي والصين أهمية بالغة على قبولهما في عضوية منظمة التجارة العالمية في ظروف تتيح لهما شغل المكانة المنصفة واللائقة بهما في نظام التجارة العالمية، بما سيتماشى مع مصالح جميع الأعضاء في تلك المنظمة. ولقد وصلت المفاوضات بشأن قبول الاتحاد الروسي والصين في منظمة

التجارة العالمية مرحلة حاسمة. ويرى الجانبان أن منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تكون عالمية الطابع وأنه ينبغي، فيما يتعلق بشروط قبول الأعضاء الجدد، المحافظة على توازن بين الحقوق والواجبات، وأن يراعى أيضا مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان.

سادسا

ويؤكد الجانبان على أن الإرهاب الدولي، والتطرف الديني، والنزعات القومية الانفصالية، بجميع أشكالها، فضلا عن الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية (مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المتفجرة، والجرائم الاقتصادية) قد أصبحت تشكل الآن تهديدا خطيرا لأمن الدول ذات السيادة وللسلم والأمن الدوليين.

ويؤكد الجانبان من جديد تصميمهما على اتخاذ خطوات عملية منسقة لمكافحة تلك الظواهر على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

سابعا

يعرب الاتحاد الروسي والصين عن ارتياحهما للسرعة التي يتحقق فيها تنفيذ إعلان بيشكيك، الذي اعتمده رؤساء الدول الأعضاء في "مجموعة شنغهاي" (الاتحاد الروسي، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان) في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ (A/54/314-S/1999/942، المرفق). ويشكل اجتماع كبار المسؤولين عن إنفاذ القوانين للدول الخمس، المعقود في ١ و ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، خطوة عملية هامة في ذلك الاتجاه. ويعتبر الجانبان أن اجتماع وزراء الدفاع للبلدان الخمسة المؤلفة لمجموعة شنغهاي المزمع عقده في عام ٢٠٠٠ سيشكل خطوة هامة في مجال تنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها رؤساء الدول الخمس.

ويعتبر الجانبان أنه آن الأوان لبدء العمليات التحضيرية لاجتماع وزراء خارجية الدول الخمس.

ويؤيد الجانبان فكرة إجراء مشاورات بين خبراء الدول الخمس بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف (بما في ذلك التعاون في مجال النقل، واستخراج النفط والغاز ونقلهما). ويمكن أن تصبح هذه المحادثات جزءا هاما لا يتجزأ من العمليات التحضيرية لاجتماع رؤساء دول الاتحاد الروسي، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان.

ثامنا

ويشدد الجانبان على ضرورة إيجاد حل لمسألة العراق في أقرب وقت ممكن وبالوسائل السلمية فحسب مع الامتثال بدقة لقواعد القانون الدولي، وبمراعاة الدور المركزي لمجلس الأمن، وبالاستناد إلى القرارات التي اتخذها. وينبغي أن يواكب استئناف تعاون العراق مع الأمم المتحدة رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على ذلك البلد.

تاسعا

وأعرب الجانبان عن قلقهما العميق إزاء تطور الحالة في كوسوفو وما حولها، وتصاعد التوتر فيما بين المجموعات الإثنية في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بمستوى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي لا يدعو إلى الارتياح، والاتجاه المتنامي إلى فصل كوسوفو عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويحث الاتحاد الروسي والصين، بوصفهما عضوين دائمي العضوية في مجلس الأمن، جميع الأطراف المعنية على كفالة التنفيذ التام وغير المشروط لجميع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والاحترام الكامل لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية، والتقيد بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا تقيدا شاملا ومتواصلا، واحترام الحقوق المشروعة لجميع القوميات في منطقة كوسوفو.

عاشرا

ويؤكد الجانبان من جديد تأييد كل منهما لصون الوحدة القومية والسيادة والسلامة الإقليمية للجانب الآخر.

ويعيد الجانب الروسي، في سياق تأييده لقضية إعادة توحيد الصين الهامة، تأكيد موقفه بشأن مسألة تايوان الوارد في وثائق مشتركة سابقة اعتمدها الجانبان، ويعلن عن عدم قبوله لما جرى تأكيده بأن العلاقات بين الطرفين الواقعين على الجهتين المتقابلتين لمضيق تايوان هي "علاقات بين دولتين". وأعرب الجانب الصيني عن ارتياحه لموقف الجانب الروسي المذكور أعلاه.

وأعلن الجانب الصيني مرة أخرى أن مشكلة الشيشان هي مسألة داخلية تماما في الاتحاد الروسي. ويؤيد الجانب الصيني الإجراءات التي اتخذتها حكومة الاتحاد الروسي لمكافحة الإرهاب والقوى الانفصالية. وأعرب الجانب الروسي عن ارتياحه لموقف الجانب الصيني المذكور أعلاه.

* * *

إن الاتحاد الروسي والصين، في سياق سعيهما إلى تحقيق هدفهما في التوصل إلى شراكة استراتيجية قائمة على الإنصاف والثقة، واستنادا إلى تلاقي أو تماثل مواقفهما سواء بشأن المسائل المبدئية المتصلة بإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب ديمقراطي ومنصف، وبشأن مشاكل دولية راهنة محددة، سيعززان تعاونهما في تلك الاتجاهات. وتعاون الجانبين في الشؤون الدولية ليس موجها ضد بلدان ثالثة، بل إنه يهدف إلى حماية مصالحهما القومية الأساسية، وإلى تعزيز السلم والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي كافة أرجاء العالم.

- - - - -